بحث بعنوان

توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لوسائل الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية

دراسة تطبيقية

إعداد

د/محمود أحمد لطفي السيد

مدرس الإذاعة والتليفزيون بقسم الإعلام

كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لوسائل الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية – دراسة تطبيقية

إعداد: د/محمود أحمد لطفي السيد "مدرس الإذاعة والتليفزيون بقسم الإعلام – كلية الآداب جامعة الوادي الجديد"

الملخص العربي للدراسة

تصاعد دور الجمعيات الأهلية مصرياً وعالمياً فى الفترة الأخيرة خاصة فى ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى وما ترتب عليها من تزايد لمعدلات البطالة والفقر، وتضاءل لمساحة الدور الاجتماعى الذى كانت تقوم به الدولة فى العديد من المجالات التنموية المختلفة. لذلك ظهرت رؤية جديدة تنادى بالبحث عن شركاء جدد فى التنمية لا تحركهم بواعث الربح الخاص.

والعلاقة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام هي علاقة جدلية حيث أن المجتمع المدني يتأثر بوسائل الإعلام ويؤثر فيها ومن جهتها تتأثر وسائل الإعلام بالمجتمع المدني وتؤثر فيه. من هنا تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على كيفية توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لوسائل الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية، ورصد رؤية قيادات جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالجمعيات لكيفية زيادة فاعلية دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة. وهي دراسة وصفية اعتمدت على منهج المسح من خلال الاعتماد على الأدوات: المقابلة مع عينة من قيادات بعض الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والعاملين بها (جمعية الباقيات الصالحات، جمعية صناع الخير، جمعية صناع الحياة، مؤسسة سقيا الماء)، وأداة تحليل الوثائق والإحصاءات وذلك لتحليل عدد من الوثائق وبرامج وأدلة العمل بالجمعيات الأهلية الخاصة بكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

<u>أهم نتائج الدراسة</u>

- كشفت نتائج المقابلة مع المبحوثين عن تنوع رؤى المبحوثين للمجالات التي تساهم فيها الجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية المستدامة, حيث جاء في مقدمتها مكافحة الفقر ثم مجال التعليم ثم المجال الصحي. كذلك الاهتمام بالبعد السياسي في التنمية والجمعيات الهادفة إلى التمكين السياسي للمرأة والحث على المشاركة، في حين غياب الاهتمام بالبعد البيئي في التنمية المستدامة.
- بالنسبة لكيفية توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لوسائل الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية: أظهرت المقابلة مع أفراد العينة أن الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي يعملون بها توظف وسائل الإعلام المختلفة من (صحف،

وتليفزيون، ومواقع تواصل اجتماعي "سوشيال ميديا") في صنع المحتوى التنموي وعرضه عبر تلك الوسائل على النحو التالي:

- بالنسبة لجمعية صناع الخير قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:
- حملة عينيك في عنينا، لمكافحة مسببات العمى تحت رعاية مجلس الوزراء، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- مبادرة أولادنا في عنينا، لعلاج الأنيميا والسكري تحت رعاية وزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- مبادرة التصالح حياة، لسداد التصالحات للأسر الأكثر فقراً بالتعاون مع المؤسسة الرئاسية حياة كريمة، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- مبادرة قرى الأمل، لتطوير القرى الأكثر احتياجاً بالتعاون مع المؤسسة الرئاسية حياة كريمة، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- مبادرة حماية، خلال جائحة كورونا لتوزيع الأدوات الوقائية والمواد الغذائية للمضارين من الفيروس المستجد من الأسر الأكثر فقراً والعمالة غير المنتظمة، برعاية مجلس الوزراء ووزارة التضامن الاجتماعي، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- بالنسبة لجمعية صناع الحياة قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:
- مبادرة عيشة وهوية، لرفع الوعي البيئي لدى السيدات تحت رعاية اتحاد بنوك مصر، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- حملة صحة كليتنا، تُقدر معدلات الإصابة سنويًا بـ (74) شخصًا لكل مليون نسمة، بمشروع "صحة كليتنا" نوفر الرعاية الصحية والطبية لمرضى الكُلى، عن طريق إنشاء مراكز ووحدات للرعاية. عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- بالنسبة لمؤسسة سقيا الماء قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية: حملة أهالينا، لتوصيل المياه بالمناطق الحدودية، وزواج اليتيمات، وترميم المنازل، تحت رعاية وزارة التضامن ومحافظات مطروح والوادي الجديد وقنا، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- بالنسبة لجمعية الباقيات الصالحات قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية: حملة افتكرهم، لدعم مرضى ألزهايمر تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.

الكلمات الدلالية: الجمعيات الأهلية – مؤسسات المجتمع المدني – التنمية المستدامة.

Exploitation of NGOs and civil society institutions For the media to achieve the sustainable development goals of the Egyptian state Applied Study

By: Dr.Mahmoud Ahmed Lotfy Elsayed & Mr.Ahmed Gamal Abdullah

The role of civil societies in Egypt and internationally has increased in the recent period, especially in light of the implementation of economic reform programs and the consequent increase in unemployment and poverty rates, and a diminution of the social role that the state used to play in many different developmental fields. The problem of the study is to identify how NGOs and civil society institutions employ the media to achieve the sustainable development goals of the Egyptian state, and to monitor the vision of the leaders of the local community development societies in the associations on how to increase the effectiveness of the role of NGOs in achieving sustainable development. It is a descriptive study that relied on the survey method by relying on the tools: the interview with a sample of leaders of some non-governmental organizations and civil society institutions and their, and a document and statistics analysis tool to analyze A number of documents, programs, and work guides for NGOs on how to contribute to achieving sustainable development.

The most important results of the study:

- The results of the interview with the respondents revealed the diversity of the respondents 'visions of the fields in which NGOs contribute to achieving sustainable development, as it came at the

forefront of combating poverty, then the field of education, then the health field.

- Regarding how NGOs and civil society institutions employ the media in achieving the sustainable development goals of the Egyptian state: The interview with the sample members showed that NGOs and civil society institutions in which they work employ different media outlets (newspapers, television, and social media sites "social media" In creating and presenting developmental content through these means.

Keywords: civil societies – civil society organizations – sustainable development.

مقدمة الدراسة:

أصبح اليوم لوسائل الإعلام الدور البارز في الرقابة ونشر الحقائق ومساعدة المجتمع في استكمال النهج الديمقراطي ورقيه وتقدمه، وتؤدي وسائل الإعلام هذا الدور بمشاركة فاعلة مع جمعيات المجتمع المدني، من جمعيات ونقابات وغيرها، والتي تمثل الضمير الحي الذي يراقب أعمال السلطات مدافعاً عن مصالح أفراد المجتمع ومن خلال مساهمتها في صنع القرار السياسي وطرح البدائل أمام صانع القرار، حيث يعتبر نمو الجمعيات وفعّالية مشاركتها أحد أكثر الاتجاهات أهمية في مجال التنمية الدولية، ويعتمد المجتمع المدني في أنشطته وفي تحقيق أهدافه على وسائل الإعلام في تأثيره على الرأي العام[1].

وانتشر في السنوات الأخيرة مصطلح المجتمع المدني في الأدبيات العربية للتعبير عن القوى الاجتماعية المختلفة والمتعددة التي تنشط في المجتمع في إطار منظم بهدف تحقيق مطالب واحتياجات الجماعات التي تمثلها .ويعتمد المجتمع المدني في أنشطته وفي تحقيق أهدافه على وسائل الإعلام للوصول إلى السلطة والفعاليات السياسية في المجتمع.

وقد تمثل هذا فى الجمعيات الأهلية التى أصبح لها دور إيجابى كبير فى عملية التنمية نظراً لكونها أكثر قدرة وفاعلية على الوصول والتغلغل فى القاعدة الشعبية بشكل يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام به، وكذلك لكونها أكثر قدرة على تحديد احتياجات وأولويات السكان فى مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية مما يحافظ على الأمن القومي المصري.

وتعد منظمات المجتمع المدني عناصر فاعلة وقنوات مهمة في تقديم الخدمات الإجتماعية وتنفيذ برامج التنمية حيث تؤدي خبرات المجتمع المدني وتجاربه دوراً متمماً للعمل الحكومي. ويشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبئ التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، إستناداً إلى إعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية، أو خيرية. حيث ترجع أهمية المجتمع المدني فى مصر لما يمكن أن تقوم به مؤسساته من دور في تفعيل مشاركة عدد أكبر من المواطنين في تقرير مصائرهم والتفاعل مع السياسات التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على حياتهم، لذا تسعى مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر إلى خلق دور مؤثر وفعّال في المجتمع يهدف إلى التنمية مع وجود علاقة متوازنة بينها و بين الحكومة أساسها الاحترام المتبادل[2].

ومع تزايد دور الجمعيات الأهلية في مختلف المجالات التنموية، والتطورات التي شهدها مجال العمل الأهلي في مصر والعالم خلال الفترة الأخيرة أصبحت هناك أهمية لدراسة طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في مجال التنمية المستدامة خاصة دورها في التنمية البشرية وحماية البيئة ودعم دور المرأة ومكافحة الفقر.

مشكلة الدراسة

قد تصاعد دور الجمعيات الأهلية مصرياً وعالمياً فى الفترة الأخيرة خاصة فى ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى وما ترتب عليها من تزايد لمعدلات البطالة والفقر، وتضاءل لمساحة الدور الاجتماعى الذى كانت تقوم به الدولة فى العديد من المجالات التنموية المختلفة. لذلك ظهرت رؤية جديدة تنادى بالبحث عن شركاء جدد فى التنمية لا تحركهم بواعث الربح الخاص.

والعلاقة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام هي علاقة جدلية حيث أن المجتمع المدني يتأثر بوسائل الإعلام ويؤثر فيها ومن جهتها تتأثر وسائل الإعلام بالمجتمع المدني وتؤثر فيه. فكلما كان المجتمع المدني قوياً وفعالاً ومشاركاً في مجريات الأحداث في محيطه كلما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام لتغطية هذه الفعّاليات والأحداث لتكون المؤسسات الإعلامية في المجتمع منبراً للحوار والنقاش من أجل القرار السليم والحكم الرشيد. ولقد ساهم انتشار العولمة وثورة المعلومات والاتصالات والمجتمع الرقمي وانتشار الانترنت وانتشار التعليم وتوفر المعلومة والوصول إليها بسهولة في بلورة ونضج فكرة المجتمع المدني في الوطن العربي.

من هنا تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على كيفية توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لوسائل الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية، ورصد رؤية قيادات جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالجمعيات لكيفية زيادة فاعلية دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

1- تبرز أهمية الدراسة من انتشار الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني في مصر مما يستدعى دراستها.
2- أهمية الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني فوظيفتها تتجلى بالسّعي من أجل تنفيذ جميع برامجها التنموية على اعتبار أنها ممولة من قبل الحكومة، وذلك

من خلال ما تمتلكه من قدرات فنية عالية، وعلى الأخص في المناطق التي يُصعب تواجد الحكومات فيها، كالمناطق الريفية والنّائية.

3- دخول الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني في شراكات مع مؤسسات حكومية تخدم تنمية المجتمع المصري، بما في ذلك استخدام وسائل الإعلام المختلفة. مما يجعلها قضية تستدعي الدراسة.

4- ندرة الدراسات التي تناولت توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في **التعرف على كيفية توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لوسائل الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية.** وينبثق من هذا الهدف مجموعة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

1- التعرف على مفهوم الجمعيات الأهلية.

2- معرفة الخدمات التى تقدم الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

3- الكشف عن العلاقة بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المختلفة الحكومية وغير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة.

4- قياس اتجاهات القائمين على الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني نحو التنمية المستدامة.

5- التعرف على رؤى القائمين على الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني نحو معوقات تحقيق الجمعيات الأهلية للتنمية المستدامة.

6- معرفة كيفية توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لوسائل الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية.

7- قياس رؤى القائمين على الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني نحو لكيفية زيادة فاعلية دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

دراسة نها الهرميل 2020م[3]، تناولت الدراسة أبرز آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهمية التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية وتحسين نوعية

الحياة وهدفت الدراسة إلى التعرف على البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى والسياسى للتنمية المستدامة، وطبقت الدراسة على(12) من أعضاء مجلس الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين، و(١١٠) من المستفيدين من خدمات الجمعية بجمعية تنمية المجتمع بشوبر بالغربية. وتوصلت نتائجها إلى أن التنسيق بين الجمعيات الأهلية يحقق التنمية والتعاون بين الجهود الحكومية والأهلية والمشاركة المجتمعية تساهم فى تنمية المجتمع وتقدمه. وأوصت الدراسة بضرورة التدريب لزيادة المهارات والخبرات للأخصائيين الاجتماعيين ومع استخدام التكنولوجيا لتطوير الأنشطة والخدمات المقدمة لتحسين نوعية الحياة فى المجتمع.

دراسة ريهام الجوهري (2020م)[4] والتي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها، من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة والمتمثلة في الحوكمة وأهم عناصرها الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية. وهي دراسة وصفية اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل باستخدام استمارة الاستبيان على عينة قوامها 85 مفردة القيادات والعاملين بالجمعيات الأهلية. وتمثلت أهم النتائج في أن 69.2% من العينة يرون أن طبيعة العلاقة في الجمعيات الأهلية التي ينتمون إلأيها وفي التنظيمات المدنية الأخرى في المجتمع المحلي هي بمثابة علاقة تعاونية. وأن المبحوثين يعظمون قيم ممارسة الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية في أجهزة التنمية المحلية في المجتمع وخاصة للجمعيات الأهلية.

دراسة جينيفر موسلي (2017م)[5] والتي هدفت إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية والمدافعة لمواجهة الفقر وأهم نتائجها استخدام العلاقات المؤسسية والقيادات المهنية وتمويل الحملات الدفاعية لنجاح المنظمات غير الحكومية وأكدت على أهمية المشاركة فى تنمية المجتمع ورفاهيته.

دراسة جانست إبراهيم (٢٠١٥م)[6] وترتكز على طبيعة تطبيق ابعاد الحوكمة من خلال تقييم جهود الجمعيات الأهلية فى مصر على محور أساسي هو تعبئة جهود الأفراد والجمعيات لإحداث التنمية في المجتمع لصالح الأفراد والجماعات وحل مشكلاتهم والإسهام في مؤازرة جهود الدولة في تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، والعمل على علاج ضعف القدرات المؤسسية خاصة فى مجالات الحكم الداخلي والقيادة واتخاذ القرارات و التقييم المؤسسي لخدمات المنظمات الاهلية ل محاور رئيسية هي وضوح الهدف، المشاركة، المساءلة،

الشفافية، تمثيل القاعدة الشعبية، انتخابات مجلس الإدارة وتداول المسئوليات القيادية للجمعية الاهلية لتتوافق مع مبادئ الحوكمة الحديثة.

دراسة ويلسون توماس (2012م)[7] والتي هدفت الدراسة إلى العلاقة بين تطبيق نماذج الخدمة الاجتماعية والممارسة لمنظمات المجتمع المدنى وأهم نتائجها الاستفادة من المداخل العلمية والاتجاهات المعاصرة للخدمة الاجتماعية فى تطبيق الحوكمة الرشيدة لكافة المنظمات وتحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الاهتمام بالثقافة التنظيمية للعاملين.

دراسة مويا وماريا (2011م)[8] والتي هدفت إلى دور بناء العلاقات والمجتمعات المحلية والهوية الاجتماعية للمنظمات لتحسين الخدمات والتكيف مع البيئة ، وأهم نتائجها العلاقات العامة وتنظيم المجتمع ورعاية الانتماء للمجتمع تساعد على زيادة قدرة المنظمات على تقديم الخدمات والبرامج وأكدت على أهمية التضامن بين المنظمات الأهلية.

دراسة يونج (2011م)[9] وهدفت الدراسة إلى دور الجمعيات الأهلية لرفع التنمية المستدامة فى المجتمع وأهم نتائجها أن الجمعيات الأهلية تعانى من ضعف الموارد التمويلية والبناء المؤسسى والقدرات البشرية غير المدربة بما يؤثر على الجمعيات الأهلية وأكدت على أهمية التعاون والمشاركة لتحقيق التنمية.

دراسة برجر (2010م)[10] وهدفت إلى تعزيز المنظمات غير الحكومية يؤدى إلى التنمية وأهم نتائجها أنه لابد من أن تكون المعلومات والبيانات واقعية لمساعدة الفقراء وحدوث التنمية وأكدت على أهمية دور المنظمات الأهلية فى التنمية للمجتمع.

دراسة اوستن (2009م) [11] وهدفت الدراسة إلى تقدير حاجات المرأة الفقيرة المهمشة والتوصل إلى آليات لتمكين المرأة الفقيرة فى مواجهة تلك الحاجات والمشكلات، وأهم نتائجها ضرورة تبنى استراتيجية التمكين كاستراتيجية أساسية لعلاج الفقر، وأكدت على أهمية إسهام كافة فئات المجتمع لإحداث التنمية لمواجهة الفقر.

دراسة جسيكا (2008م) [12] وهدفت الدراسة إلى دور الآليات المؤسسية فى نجاح ممارسة الجودة وأهم نتائجها القوة التنسيقية والإدارية بين أقسام المنظمة وبين المنظمة والمنظمات الأخرى يساعد على تنمية وإدارة الموارد البشرية وأكدت على أهمية أدوار منظمات المجتمع المدنى والتعاون على المستوى المحلي.

<u>التعقيب على الدراسات السابقة</u>

في ضوء ما سبق من نتائج الدراسات السابقة اتضح الآتي:

- ضرورة التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية للمجتمع.
- ضرورة تضافر جهود العامة "الناس" ودعمهم التطوعي لكي يتسنى للجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني تحقيق أهداف تنموية.
- الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لها دور أساسي في التخفيف من المشكلات المجتمعية.
- قيم الشفافية والمشاركة والمساءلة الاجتماعية من أهم الأبعاد التي تساعد الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها.

<u>الإطار الفكري والمعرفي للدراسة</u>

استندت الدراسة إلى النظرية الوظيفية الجديدة، التى تقدم وصفاً عاماً للعلاقات المتبادلة، وتستخدم فكرة التوازن بصفتها نقطة مرجعية وليست بصفتها شيئاً موجوداً فى الواقع ، فالتوازن هو دائماً توازن متحرك ،لذا فالنظرية الاجتماعية لها أبعاد متعددة. وفي هذا الإطار فقد ذكر "جفرى الكسندر" AlexanderJeffrey– وهو ألمع أتباع المدرسة الوظيفية الجديدة– فى مؤلفه "المنطق النظرى فى علم الاجتماع" ضرورة الأخذ فى الاعتبار ثلاث مجموعات من المتقابلات هى: التقابل بين النظرية والواقع (البعدين الميتافيزيقى والعينى لعلم الاجتماع) ، والإرادة الفردية والهيمنة الجماعية، والفعل المعيارى والفعل الأداتى. وكذلك فى انتقاده لبارسونز فى أنه كان يميل إلى دمج ما هو عينى وما هو نظرى ، ويتجاهل مسألة القسر الذى يمارسه المجتمع لفرض المعايير والقيم، فضلاً عن النواحى المادية للفعل[13].

وبتطبيق الأفكار السابقة علي موضوع الدراسة الحالية يلاحظ ما يلي:

– تقوم فكرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني علي التعاون والتكامل فيما بين الأطراف الثلاثة مع تحديد مجالات العمل والنشاط لكل طرف بهدف تعبئة أفضل لإمكانات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشئون الدولة.

– تغير النظرة السائدة في كل دول العالم حول استناد التنمية في كل أصولها ونتائجها علي دور الدولة فقط أو دور القطاع الخاص فقط ، حيث أصبح هناك اقتناع بأن تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة قائم بصورة أساسية علي توفير فرص المشاركة لكل المجتمع بكل فاعلياته وبمختلف تنظيماته.

– تعد الجمعيات الأهلية أكثر قدرة وفاعلية علي تحديد احتياجات وأولويات السكان في مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية. ولذا فالجمعيات الأهلية لها علاقة وظيفية تبادلية مع الدولة والقطاع الخاص في إطار تحقيق الأهداف التنموية المختلفة.

– تمثل الجمعيات الأهلية وحدات بنائية فى المجتمع، بما تستهدفه من إشباع لاحتياجات الأفراد والجماعات لتحقيق التنمية المستدامة المتواصلة المنشودة فى المجتمع. ولذا فالجمعيات الأهلية تمثل منظمات ربط ووصل بين مكونات المجتمع.

نشأة مفهوم المجتمع المدني

اكتسب مفهوم المجتمع المدنى انتشاراً واسعاً على مدى العقدين الماضيين. وقد كان ذلك متلازماً مع تنامى الاهتمام بقضايا التطور الديمقراطى فى كل دول العالم[14]. وقد أصبح مفهوم المجتمع المدنى فى المرحلة الراهنة يقدم إجابة جاهزة عن العديد من المسائل. فهو الرد على سلطة الحزب الواحد فى الدول الشيوعية، بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار فى الدول الليبرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية والصحة والثقافة والفن، وهو أيضاً الرد على دكتاتوريات العالم الثالث من جهة، وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى[15].

ويعرف المجتمع المدنى بإعتباره مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام ما بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف[16].

ومما سبق يمكن تعريف المجتمع المدنى تعريفا إجرائياً باعتباره مجموعة التجمعات والروابط التطوعية التى تقيمها فئات مختلفة من الناس للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم وتحقيق أهدافهم المشتركة، وبما يخدم قضايا عامة.

فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني بوصفه "مجموعة سياسية تخضع لقوانين"، وكأن الدولة والمجتمع المدني مفهوم واحد، إلا أن هذا المفهوم أخذ منحى آخر، فانطلقت الجمعيات للوقوف أمام مخاطر الاستبداد السياسي، حيث لوحظ، في مطلع القرن الثامن عشر، التباين بين مفهومي الدولة والمجتمع، وفي نهاية ذات القرن، تعالت الأصوات المنادية، في الفكر السياسي الغربي، لضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح منظمات المجتمع المدني بوصفه قادر على إدارة أموره الذاتية بنفسه، وأن لا يترك للحكومات إلا القليل من التدخل. وقد تزايد اهتمام المجتمعات المعاصرة بالدور الذي يمْكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني، فتطوّرت العملية التطوعية حتى بات ينظر إليها كأحد أهم المؤش ا رت الدالة على تنمية الدول

وتقدّمها[17].

تشكيل منظمات المجتمع المدني

ومن جهة إجرائية فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى.

والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات. تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة[18].

منظمات المجتمع في الوطن العربي

أخطأ البعض في الوطن العربي عندما اتخذوا موقفًا سلبيًا من الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني لأنهم تصوروا أنه يقتصر فقط على تلك المنظمات غير الحكومية التي تأسست حديثًا في سياق العولمة، ونشطت في بداية تأسيسها وفق أجندة خارجية حددت موضوعاتها مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية ومنظمات غير حكومية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وغاب عن هؤلاء أن المجتمع المدني يضم العديد من المنظمات الشعبية والجماهيرية، وأنه قائم في المجتمعات العربية منذ أكثر من مائة سنة مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية إلى آخر هذه المنظمات التي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني. والمجتمع المدني هو من حيث المبدأ نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهى علاقات تقوم

على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها.[19]

وفي البلدان العربية يبدو أن مسمى القطاع الأهلي/ الخيري يجد رواجاً أكثر من غيره، ومسمى الأهلية له خصوصيته عند العرب[20].

خصائص ومميزات منظمات المجتمع المدني[21]

1. **العلاقة بالمجتمع**

- **المنشأ المجتمعي:** تنشأ المنظمات في فضاء اجتماعي مدني ذو علاقات اجتماعية مشتركة تكون هي الحافز الرئيس لمجموعة أفراد من ذات المجتمع تتفق على أهداف ومقاصد مشتركة لخدمة ذات المجتمع.
- **القاعدية المجتمعية:** تتميز المنظمات بأنها ذات جذور تمتد إلى قاعدة المجتمع وذات صلات ممتدة في كل المساحة المجتمعية التي تمثلها أو تخدمها.
- **مساحة العمل المجتمعية:** إن المنظمات المتعلقة بمجتمعاتها تعتمد ذات المجتمع مساحة لمواردها وتجهد في تطوير وتغيير أساليب جمع مواردها منه لتعيد صرفها عليه تأكيداً لمعاني التكافل والتكامل وتحقيق دورة المال بين الأغنياء والفقراء وبالضرورة فإن مثل هذه المنظمات تستلهم مجالات عملها هذه من واقع مجتمعها فهي منه وإليه.

2. **الجماعية:** الجماعية خاصية اساسية لتكوين منظمات المجتمع المدني اثبتتها كل القوانين واللوائح المنظمة لعمل المنظمات في كل العالم حيث لا تقبل منظمة إلا إذا كانت تتكون من عدد من البشر يحقق معنى الجماعة يختلف من دولة لأخرى وذلك منعاً للاحتكار الجهوي والاسري أو تسلط المجموعات الصغيرة ذات المنافع المشتركة والتي لا يعنيها مجموع الأخرين بدلالة العدد ومن أمثلته:

- منظمات الأم والأب Mam & Dad Organization كناية عن المنظمات التي تُنْشئها وتديرها أسر بعينها لأغراض النفع الذاتي وليس المجتمع الذي يتخذ مطية لتحقيق الغرض.
- منظمات الحقائب الصغيرة Brief-case NGO ، وهذه منظمات تجيد البحث عن الموارد التي لا تصل المستفيد الذي ملئت الحقائب بإسمه وفي الغالب تنشئها وتديرها مجموعة صغيرة دون العدد الذي تحدده الأنظمة.

- المنظمات الوهمية Root Less Organization: وهي منظمات منشأة على الوثائق لا وجود لها عند من يحركها من وراء ستار.

3. **الشورى أو الديمقراطية:** حتى تستكمل خاصية الجماعية مقاصدها فإن الشورى أو الديمقراطية لازمة من لوازم الجماعية الناجحة المحققة لأغراضها قبولاً للمبادرات والأفكار وإنتهاء بإنفاذ البرامج والأنشطة بعد ممارسة الشورى والاتفاق الجماعي على كل المستويات ولعل الشورى بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني المرتبطة بمجتمعاتها هي صمام الأمان الأول لضمان الإستمرارية والتي ما أن تهتز أو تنعدم فإن المنظمات تتفرق أيدي سبأ أو تتحول الي منظمات ذات أغراض وأهداف تحركها أبعاد دكتاتورية لشخصية قيادية تنفرد بالأمر أو مجموعة مستفيدة توزع الأدوار والفوائد بينها مما يفقد المنظمة الالتزام بالأهداف الأساسية وبالتالي السند المجتمعي. ويؤدي إلى إنتباه المؤسسات الحكومية المنظمة للعمل التطوعي لأداء واجبها الرقابي وينتفض المجتمع ضدها.
4. **المبادرة:** من أهم خصائص منظمات المجتمع المدني والتي تتبني على وضوح الرؤيا والأهداف خاصية المبادرة بطرح الأفكار المناسبة التي تستجيب لحاجات المجتمع والمبادرة بالتنفيذ النموذجي.
5. **الخدمة التطوعية غير الربحية:** ومن الخصائص المترتبة على المبادرات التنفيذية ومن قبلها مبدأ تكوين المنظمات هي خاصة التطوع خدمة للآخرين من غير ابتغاء أجر أو منفعة حتى ولو كانت الخدمات التي تؤديها المنظمة بمقابل فإن المقابل لا يكون القصد منه الربح وإنما ضمان إستدامة الخدمات ومن هنا جاء مسمى المنظمات غير الربحية ومنظمات القطاع التطوعي/ الخيري.
6. **الحرية:** التطوع قيمة إيمانية تقوم عليها كل الأديان السماوية إذ لا إكراه في الدين وهذا دلالة أن الدين إبتداءً وهو الإيمان جهد طوعي فإذا كان أصله عدم الإكراه فإن ذلك يعني الحرية. الحرية الأصل في حق التكوين والممارسة دون قيد أو شرط، إلا بما ينظم الجهود ويمنع الاستغلال ويحقق الأهداف المرجوة.

متطلبات مؤسسات المجتمع المدني[22]

1. **الشفافية:** لعل أكبر مشاكل المنظمات والمؤسسات التي تواجهها من منظور الآخرين هي ضمان مصداقيتها، تجاه الأفراد المتطوعين فيها والمكونين لمجالسها ومصداقيتها تجاه

المستفيدين منها، ومصداقيتها تجاه المانحين لها ولذلك فإن الشفافية التي لا تحجب معلومة أو تمنع الوصول للحقيقة تكون مطلباً أساسياً يُبلغ المنظمات أهدافها ومقاصدها وإلا فستكون المنظمات محل إتهام لا ينقطع من الكل المجتمع والحكومات والمانحين.

2. **الحياد:** بتقدير أن المجتمعات المستفيدة من المنظمات قد تكون غير متجانسة في تركيبتها الاجتماعية من حيث التكوين العرقي، والديني، أو الطبقي وغيره من المكونات الاجتماعية ولذلك فإن حياد المنظمات دون تفضيل فئة على أخرى يكون مطلباً يؤكد قدرة المنظمة على بلوق رضا المجتمع الذي تخدمه.
3. **المشاركة:** وهي مطلب يؤكد معاني الجماعية والالتصاق الجماهيري حيث تكون المشاركة مفتوحة لأفراد المجتمع الراغبين في المساهمة دون قيد أو شرط إلا ما يمنع الإخلال بالأهداف أو المشاركة في الحس المجتمعي الذي يحدد حركة المجتمع ويعبر عن حاجاته ويستجيب لنداءاته.
4. **الشراكة:** وهي بالنسبة للمنظمات والمؤسسات الناجحة تعني الدخول في شراكات خدمية مع الذين لهم خبرة وقدرة على تحقيق هدف بعينه أو الشراكة مع جهات تمويلية أو الشراكة مع مؤسسات اجتماعية قاعدية تحقق للمنظمة أو المؤسسة قدراً من التعاون أو المساعدة في تحقيق الأهداف كما أن المنظمات تقوم بدور الشريك المحلي في التنمية مع المؤسسات التنموية الحكومية أو الدولية وذلك عبر عقود واضحة المعالم تحدد الوسائل وتقسم الأدوار ويستوجب هذا المطلب الالتزام بالعقوم حتى يؤدي أغراضه.
5. **دعم الثوابت الاجتماعية:** ومن المتطلبات ذات الجدوى العالية التي تعين المنظمات والمؤسسات في الاستجابة لها بحثاً عن الموارد أو دعماً لتنفيذ الخدمات هو أن تكون هذه المنظمات دعماً للثوابت الاجتماعية والقومية والتي قد تختلف من مكان إلى آخر وهذا المطلب يستوجب مهارات إدراك الدور وتيسير الاتصال في حال مواجهة المجتمع عند طرح محاربة العادات الضارة أو بناء ممارسات إيجابية امتداداً لمفاهيم خدمة المجتمع ونمائه والذي في نهايته يورث المنظمات قبولاً أكثر.

الجمعيات الأهلية:

ويلاحظ أن هناك العديد من المسميات والمفاهيم التى تعبر عن الجمعيات الأهلية، وهناك أيضاً العديد من المسميات والمفاهيم التى تعبر عن القطاع الذى تنتمى إليه، ومن هذه التعبيرات **نجد ما يلى**[23]:

- المنظمات غير الحكومية (Non Governmental Organizations (NGO' S))
- المنظمات التى لا تهدف إلى تحقيق الربح (Non Profit Organizations).
- القطاع الثالث (Third Sector).
- القطاع التطوعي(Voluantary Sector).
- القطاع الخيري (Philanthropic Sector).

ويعد تعبير" المنظمات غير الحكومية" هو السائد عالمياً ولكنه لا ينفى فى نفس الوقت استخدام تعبيرات ومصطلحات أخرى حيث وجود القواسم المشتركة **بين هذه التعبيرات كالأتى**[24]:

- إنها مجموعة من المنظمات غير الهادفة للربح تسعى إلى تحقيق النفع العام وأحياناً تحقيق وحماية مصالح أعضائها.
- إنها منظمات تطوعية إرادية نشأت بمبادرات من المواطنين وبمشاركة منهم.
- إنها منظمات إذا حققت أرباحاً من أنشطتها فإنها لا توزع الربح على أعضاء مجلس إدارتها، وإنما تستثمر هذه الأرباح فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها.
- إنها منظمات غير مسيسة أو غير منخرطة فى نشاط حزبى.

ومما سبق يمكن تعريف الجمعيات الأهلية على أنها تلك التجمعات الإرادية التطوعية غير الهادفة للربح، وهذه التجمعات تهدف بالأساس إلى إشباع احتياجات أفراد وجماعات المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة دون الرغبة فى الحصول على نفوذ سياسى أو أرباح اقتصادية.

الجمعيات الأهلية في مصر:

لقد تجاوز عمر الجمعيات الأهلية فى مصر قرناً من الزمان، وجاءت على مداه استجابة لاحتياجات وضرورات اجتماعية، وينخرط أعضاؤها بشكل تطوعى ومعترف به من قبل المجتمع والدولة، وتخضع لإشراف ومتابعة وزارة الشئون الاجتماعية. وتنهض الجمعيات على أساس الاستقلال الذاتى وعدم استهداف الربح، وعدم التدخل فى السياسة ومن ثم تقف بوصفها صمام أمان وعامل استقرار وتوازن فى ميدان العمل الاجتماعى والإنمائى[25].

وتعود نشأة أول جمعية أهلية فى مصر إلى أوائل القرن التاسع عشر (عام 1821) حين تأسست الجمعية اليونانية بالإسكندرية لتضم أكبر الجاليات الأجنبية التى عاشت فى مصر فى ذلك الوقت. وبعد ذلك بحوالى أربعة عقود توالى إنشاء الجمعيات الثقافية مثل جمعية "معهد مصر" للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية (عام 1859) وجمعية المعارف (عام 1868) والجمعية الجغرافية (عام 1875)، ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية، الإسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية (عام 1878) والتى شغل "عبد الله النديم" فيها منصب نائب رئيس الجمعية، ولهذا انشغلت إلى جانب عملها الخيرى ببث الروح الوطنية بين المصريين، وجمعية المساعى الخيرية القبطية (1881) والتى اهتمت أيضاً بسبل التعاون بين جميع المصريين ونبذ التعصب الدينى.

وتنقسم مجالات عمل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى مصر حسب نشاطها إلى:

1- جمعيات الدعوة: مثل جمعيات حقوق الإنسان أو الجمعيات التى تعمل فى الدفاع عن قضية محددة كمساندة بعض الفئات أو القطاعات (حقوق الطفل المعاق أو حقوق المرأة) أو جذب الاهتمام لقضايا معينة مثل عمل الأطفال أو أطفال الشوارع أو تغيير الاتجاهات المجتمعية والسلوك إزاء بعض الممارسات.

2- **جمعيات التنمية:** كالجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجالات التنمية المختلفة (التعليم – الصحة – تنمية المرأة – الشباب – البيئة – الأسرة) ومن أمثلتها جمعيات تنمية المجتمع.

3- **جمعيات الرعاية:** وهى الجمعيات التى تعمل فى مجال الرعاية مثل رعاية الأم، الطفل، رعاية وكفالة الأيتام، رعاية الأحداث، رعاية أسر المسجونين.

ويشتمل الهيكل التنظيمى للجمعيات الأهلية على أربع مستويات: الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهو تنظيم مركزى يضم ثلاثين عضواً، والاتحادات الإقليمية ويصل عددها إلى ستة وعشرين اتحاداً، والاتحادات النوعية وهى عشرة اتحادات، ثم الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

أما عن مصادر تمويل الجمعيات الأهلية فتبلغ الإعانة الحكومية للجمعيات حوالى (24) مليون جنيه سنوياً. مع أهمية الدور الذى تؤديه الجمعيات حالياً فى المجتمع المصرى وقدرتها على الوصول إلى الفئات الفقيرة والضعيفة وتواجه معظم الجمعيات الأهلية فى مصر أزمة تمويل حادة، فالجمعيات تعتمد فى تمويلها على ***المصادر الآتية:***

– الدعم المالى الذى تحصل عليه الجمعيات من الحكومة وهو محدود ويتجه إلى عدد محدود من الجمعيات.

– الهبات والتبرعات وهى مصدر عام وتمثل نسبة كبيرة من إيرادات الجمعيات الخيرية والدينية.

– تقاضى رسوم مقابل وسائل وأدوية خاصة بخدمات معينة كخدمة تنظيم الأسرة، والخدمات العلاجية التى تقدمها المستشفيات والمستوصفات التابعة للجمعيات الأهلية، فضلاً عن الملابس الجاهزة والمأكولات. ولا تعانى الجمعيات التى تقدم مثل هذه الخدمات من قصور فى إيراداتها بل أنها تنفق على الأنشطة الأخرى التى تقوم بها ولا تدر دخلاً للجمعية من إيرادات العيادات والمستشفيات كالتوعية وتعليم وتدريب المرأة وأندية الأطفال.

وبصفة عامة تعاني الجمعيات من قلة الخبرة فى مجال تنمية الموارد فالجمعيات غير قادرة على الحصول على منح كافية من مصادر التمويل الدولية والعربية ولا على تنمية هذه الموارد المتاحة.

ويوضح ما سبق مدى أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية فى دفع عملية التنمية المستدامة فى مصر خاصة فى ظل العصر الذى نعيشه الآن وهو عصر العولمة والشبكات الدولية.

<u>نتائج:</u>

- للجمعيات الأهلية دور متزايد الأهمية في المجتمع المصري نظراً للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به هذه الجمعيات في مجال التنمية المستدامة، وفي مجال توسيع نطاق المشاركة المجتمعية.
- من أهم عوامل نجاح الجمعيات الأهلية في أداء دورها توفر الكفاءات والمهارات والخبرات الفنية والإدارية، ووجود مشاركة فعالة من أفراد المجتمع المحلي.
- أهمية تحول دور الجمعيات الأهلية من جمعيات خيرية إلي جمعيات تنموية تلعب دور الشريك للدولة في التنمية والوصول إلي المناطق والفئات الفقيرة والمهمشة.
- هناك اهمية لنشر الوعي بين العاملين بقطاع العمل الأهلي بضرورة وأهمية الالتزام بتطبيق نظم الخبرة في مجال تقييم الآداء لتفعيل الدور المستقبلي للقطاع الأهلي.
- ضرورة وضع آليات لرقابة الجودة في مجال العمل الاجتماعي حتي يمكن تصحيح مسارات العمل بالقطاع الأهلي.

التنمية المستدامة:

شهدت البيئة تدهوراً مخيفاً خلال الفترة الأخيرة، والتدهور البيئى العالمى لازال مستمراً بشكل يومى متواصل. ففى كل يوم من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالأبخرة والدخان وبالغازات السامة والضارة والخانقة والحابسة للحرارة. وفى كل يوم جديد يزداد تلوث الماء فى البحار والمحيطات والأنهار، ويزداد حجم الازدحام فى المدن المزدحمة أصلاً ويزداد حجم النفايات والمخلفاتوبالإضافة إلى التدهور البيئى المتواصل، نجد تفاقم قضايا الفقر فى الدول النامية، واتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى الحد الذى يجعل كلا منها وكأنه يكاد ينتمى إلى عصر مختلف وليس إلى عالم واحد[26].

ولذلك فالعالم اليوم إما على مرحلة ثورة بيئية أو على أبواب الكوارث البيئية والتدهور الاقتصادى.فالكوكب الأرضى فى محنة. وهو يظهر أن القرارات التى تتخذها فى العقد الحالى سوف تحدد إن كان أطفال اليوم سوف يعيشون فى عالم التنمية أو فى عالم الفناء. والإحصائيات توضح أن ما بين (50) إلى (400) نوع من النبات والحيوان تتعرض للانقراض كل يوم. كما يزيد سكان العالم بنسبة (92) مليون نسمة سنوياً بما يضيف أعباء جديدة على البيئة ومواردها الطبيعية [27]

ووفقاً لما سبق يمكن القول إن العالم فى حاجة إلى قيام مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنسانى، لا فى بضع مناطق أو بضع سنين فحسب، بل فى الكوكب كله وحتى فى المستقبل البعيد. فالتنمية المستدامة ليست هدفاً للشعوب النامية فحسب، بل وللشعوب الصناعية كذلك. لذلك فالتنمية الملائمة لدول العالم الثالث فى ظل الظروف الدولية المتغيرة سواء أكانت تنمية شاملة أم تنمية بشرية أم تنميةمستدامة هى تنمية يجب أن تتوافر فيها عدة **عناصر من أهمها:**

1- أن تكون ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ونفسية وبيئية.

2- أن تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية والاجتماعية للأفراد.

3- أن تهدف إلى تلبية حاجات الحاضر دون التضحية بمتطلبات المستقبل.

4- أن تقوم على أساس المساواة والمشاركة الكاملة لكل الأفراد، وحماية حقوق الإنسان وإعطاء المزيد من الحرية الفردية.

5- أن تحاول تحقيق التقدم بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية، وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة.

6- أن تكون تنمية معتمدة على الذات.

وهذه التنمية كى يتم تحقيقها لابد من إحداث تغيير جذرى فى العلاقات الدولية الحالية القائمة على اللامساواة وعدم التكافؤ، لجعلها أكثر ديمقراطية وتكافؤاً وعدالة.

علاقة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بالتنمية

اتجهت بعض تلك المنظمات غير الحكومية إلى المساهمة فى التدخلات المهنية التى تهدف إلى تغيير المؤسسات والأنظمة فى بعض الدول على المستوى القومى أو الوطنى لتوفير بيئة يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة على المستويات القومية والمستوى الدولى[27].

إن العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر قديم كتاريخ هذا الوادى فقد بدأ منذ عهد الفراعنة فى الدولة القديمة والدولة الوسطى وازدهر فى عهد الإمبراطورية الرومانية ثم اعتراه الوهن عندما تعرضت مصر لقرون عديدة للحكم الأجنبى وبعد الفتح الإسلامى ازدهرت الخدمات الاجتماعية على أساس راسخ من أصول الدين وطبقا للمبادئ الاجتماعية التى أتى بها وأهمها التكافل الاجتماعى وظلت المساجد مراكز لإشعاع الخدمات الثقافية والاجتماعية، وفى العصور الوسطى كانت هناك نكسة الحكم العثمانى وما صاحبه من نقص فى الموارد نتيجة تحول التجارة إلى جنوب أفريقيا ونقل الكثير من الصناعات وكذلك تطبيق مبدأ الإلتزام فى الضرائب، مع ما صاحب ذلك من ظلم إجتماعى استتبع فرض الضرائب دون أساس أو قياس، وفى العصر الحديث بدأت الخدمات الاجتماعية فى أوائل القرن الثامن عشر عن طريق الجهود التطوعية وظلت تنمو، وكان هناك الكثير من علامات التطور خلال القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وأدت إلى عمليات التطوير الذى تبلور بعد ثورة ١٩١٩، وأنشأ وزارة الشئون الاجتماعية سنة ١٩٣٩ وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وثورة التصحيح ١٩٧١ وفى عملية من التغيير الشامل فى حياة الشعب، والعمل الاجتماعى فى مصر تغير وتطور للفلسفة الجديدة للمجتمع المصرى كما حددها الدستور[28].

وحيث يرجع المنظمات غير الحكومية فى مصر إلى القرن التاسع عشر من تأسيس أو منظمة غير حكومية إلا أن مبادرات العطاء الخيرى والأهلى المنظم بدأت قبل القرن التاسع عشر بفترة طويلة ولقد قامت التعاليم الصوفية ونظام الأوقاف والمؤسسات الدينية" المساجد والكنائس "بدور هام فى دعم المبادرات الخيرية والثقافية، وفى الواقع يعزى بعض الأكاديميين هذا التأخر النسبى للظهور الرسمى للمنظمات الحكومية إلى نشاط وحضور هذه الأنظمة البديلة ، وفى عام ١٨٢١ تم تأسيس أول منظمة غير حكومية فى مصر وهى" جمعية هيلينا الخيرية " وكان هدفها

الأساسى خدمة المواطنين اليونانيين المقيمين فى مصر وبعد ٤٠ سنة شهرت الجمعيات الأولى لخدمة المجتمع المصرى فى نطاقه الواسع ، فى عام ١٨٥٩ تم تأسيس" مؤسسة مصر "وتبعها فى عام ١٨٦٨" جمعية المعرفة " وفى عام ١٨٧٨ " الجمعية الجغرافية "وقام بتأسيس معظم تلك المنظمات الجديدة المصريون الذين درسوا فى الخارج ورجعوا على تطوير الثقافة والتفكير العلمى والتعليم كوسائل هامة من أجل التنمية القومية[29].

العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني

وليس هناك مواصفات محددة للعلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني يمكن اعتبارها مقياساً أو مؤشرًا لعلاقة جيدة أو غير فاعلة، لكن يمكن القول أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكاملية، أو علاقة تأثير وتأثر. فالإعلام الفعال الذي يعزز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الإعلام الذي يستند إلى مجتمع مدني فعّال وإلى قوى مضادة داخل المجتمع تعمل على إفراز ثقافة ديمقراطية وحراك سياسي يقومان على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة.

وبالنظر إلى الواقع الفعلي في مصر تبدو العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني في الغالب علاقة سطحية، غير قائمة على رؤية بعيدة المدى. وتمثل هذه العلاقة السطحية انعكاساً لواقع الطرفين (منظمات المجتمع المدني والإعلام) حيث نجد الأول يعاني من قيود عديدة تحول دون قيامه بدوره الفعلي جراء استلابه استقلاليته بنصوص قانونية والتضييق عليه من قبل السلطة بما يصل أحيانا إلى اتهام بعض مؤسسات المجتمع المدني بالعمالة والارتهان للخارج في حال بروز أنشطة لتلك المؤسسات لا تصب في اتجاه سياسة السلطة.

<u>الإجراءات المنهجية للدراسة</u>

نوع ومنهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدرسات والبحوث الوصفية Descriptive Studies، وتعتمد على منهج المسح لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واستخلاص نتائج تفسيرية ذات دلالة منها.

أدوات الدراسة:

1- **دليل المقابلة:** مع عينة من قيادات بعض الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والعاملين بها. وتم تطبيق دليل المقابلة على عينة من القيادات والقائمين على إدارة

بعض الجمعيات لتنمية المجتمع المحلي. وقد اشتمل الدليل على45 سؤالاً تبدأ ببيانات أساسية، ثم الجزء الثانى الذى يدور حول اتجاهات المبحوثين نحو الجمعيات الأهلية وملامحها الأساسية في مصر. ثم الجزء الثالث الذى يدور حول اتجاهات المبحوثين نحو التنمية المستدامة، وأخيراً الجزء الرابع الذى يحاول التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة فى مصر.

2- **أداة تحليل الوثائق والاحصاءات:** وذلك لتحليل عدد من الوثائق وبرامج وأدلة العمل بالجمعيات الأهلية الخاصة بكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تم تطبيق المقابلة مع عينة متاحة قوامها 35 مفردة من العاملين ومديري الجمعيات الأهلية التالية:

- جمعية الباقيات الصالحات (اللواء أسامة آدم المدير التنفيذي للجمعية، والعاملين بها).
- جمعية صناع الخير (الأستاذ مصطفى زمزم رئيس مجلس أمناء الجمعية، والعاملين بها).
- جمعية صناع الحياة (الأستاذ أحمد سعدة المدير التنفيذي للجمعية، والعاملين بها).
- مؤسسة سقيا الماء (الأستاذ مصطفى عبده رئيس مجلس أمناء المؤسسة، والعاملين بها).

إجراءات الصدق والثبات

قام الباحثان بعرض أدوات الدراسة "دليل المقابلة، وأداة تحليل الوثائق والإحصاءات" على مجموعة من أساتذة الإعلام والمتخصصين في مجال مناهج البحث والمعاملات الإحصائية، وذلك للحكم على مدى صلاحيتهم للتطبيق وقياس متغيرات وأهداف الدراسة واختبار الفروض*[30]، ومن ثم تم إحداث التعديلات المقترحة من الأساتذة والمتخصصين، وعرضها على مشرفي الدراسة حيث تمت الموافقة عليها.

وللتأكد من توافر شروط الثبات في دليل المقابلة قاما الباحثان بإجراء اختبار الثبات لدليل المقابلة عن طريق تطبيقه قبلياً Re test، وذلك للتأكد من أن العبارات المتضمنة بدليل المقابلة سهلة وواضحة ومفهومة من قبل المبحوثين حتى يتسنى للباحثان جمع المادة والإجابات المطلوبة لغرض البحث.

نتائج الدراسة

أ:الخصائص العامة لعينة الدراسة:

1- الخصائص النوعية:

بلغت نسبة الذكور (80%) من إجمالي العينة, في مقابل (20%) من الإناث. وبالرغم من أن العينة عمدية. وتمثل مجتمع العينة أو الجمهور فى مديريها ومجموعة من العاملين داخل الجمعية بمختلف تخصصاتهم.

2- الخصائص العمرية:

أوضحت المعطيات الإحصائية للدراسة الميدانية أن (40%) من إجمالي العينة يقع في الفئة العمرية(50–60)، و(30%) في الفئة العمرية(40– 50), و(12,5%) في الفئة العمرية 60 سنة فأكثر, و(7,5%) في الفئة العمرية أقل من(30) عاماً. الأمر الذي يشير إلى أن معظم أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية (40 سنة فأكثر). وقد يكون ذلك مؤشراً لانخفاض مساهمة الشباب في النشاط الأهلي, مما قد يكون راجعاً إلى عدة عوامل من أهمها المشكلات التي تواجهها هذه الفئة والتي من أهمها البطالة والإسكان وتأثير ذلك بدوره على الانتماء الذي تعد المشاركة في النشاط التطوعي أحد مؤشراته.

3- **الخصائص التعليمية:** يحمل(52,5%) من إجمالي العينة مؤهلات جامعية, و(40%) يحملون مؤهلات متوسطة, أما من يحملن مؤهلات فوق جامعية فقد بلغن(7,5%). ويلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية مما يشير إلى ارتفاع المستوى التعليمي في عينة الدراسة, الأمر الذي قد ينعكس على استجاباتهم للقضايا المطروحة. وقد يكون ذلك أيضاً مؤشراً على العلاقة القوية بين التعليم والمشاركة في النشاط الأهلي.

ب- اتجاهات المبحوثين نحو الجمعيات الأهلية وملامحها الأساسية في مصر:

يحاول هذا الجزء التعرف على كل ما يتعلق بالجمعيات الأهلية من وجهة نظر أفراد العينة سواء من حيث المفهوم أو الخدمات التى تقدمها أو مصادر التمويل.

1- مفهوم الجمعيات الأهلية:

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى المبحوثين لمفهوم الجمعيات الأهلية, وجاء في مقدمة المفهومات التي طرحوها " المنظمات غير الحكومية" بنسبة (45%), مما قد يرجع إلى تداول هذا المصطلح بصورة كبيرة على المستوى الرسمي, وكذلك من قبل المنظمات والهيئات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويلي ذلك مفهوم "الجمعيات الخيرية" بنسبة (25%), مما يشير إلى أصل فكرة النشاط الأهلي, وقد يرجع ذلك إلى غلبة الطابع الديني وتأثيره على رؤية المشاركين في العمل الأهلي.وقد جاء بعد ذلك مفهوم " منظمات الاعتماد على

الذات" بنسبة (12,5%), ثم" المنظمات غير الربحية " بنسبة (10%), ثم " المنظمات التطوعية" بنسبة (7,5%). ويشير ما سبق إلى وعى المبحوثين بطبيعة العمل الأهلي وخصائصه المختلفة.

2- أهم الخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية:

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية المبحوثين لأهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها الجمعيات الأهلية, حيث جاء في مقدمتها "المساعدات المادية" بنسبة(60%), الأمر الذي يشير إلى وعى المبحوثين بأهمية الجوانب المادية, وباعتبارها من أكثر الجوانب الملموسة التي يمكن من خلالها إبراز دور الجمعيات الأهلية في المجتمع . ويلي ذلك " المساعدات المادية والاجتماعية " بنسبة (27,5%) في إشارة إلى أهمية المزواجة بين نوعى المساعدات, وجاءت "المساعدات الاجتماعية فقط" بنسبة (12,5%).

وهذه النسب توضح مدى الاتفاق بين أفراد العينة على أن الدور الرئيسى للجمعيات الأهلية يتركز إلى الآن فى مجال تقديم المساعدات المادية ولم يتعدى ذلك إلى القيام بدور واضح فى مجال تقديم المساعدات الاجتماعية التى لا تقل أهمية عن المساعدات المادية.

3- الملامح الأساسية لقطاع الجمعيات الأهلية في مصر:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية المبحوثين للملامح الأساسية لقطاع الجمعيات الأهلية في مصر, مما يشير إلى التقارب إلى حد ما في أفكارهم. وجاء في مقدمة هذه الملامح "المعوقات الإدارية والتشريعية" بنسبة (32,5%) في إشارة إلى قصور في التشريعات الحالية, وكذلك المعوقات البيروقراطية في إنشاء هذه الجمعيات. ويلي ذلك" ضعف مشاركة أفراد المجتمع المحلى" بنسبة (22,5%) مما يشير إلى وعى هذه الفئة بسيادة اللامبالاة والتي تمثلت من وجهة نظرهم في قلة عدد الأعضاء بالنشاط التطوعي. ثم"عدم التوازن القطاعي والمكاني والنوعي" بنسبة(20%) مما يعكس وعى العينة بعدم التوازن بين نوعى الجمعيات (جمعيات التنمية وجمعيات الرعاية الاجتماعية). وكذلك إلى تركز معظم هذه الجمعيات في عاصمة المحافظة, وأيضاً عدم التوازن في توزيع الجمعيات الأهلية بين الريف والحضر . ثم " قلة الدعم الحكومي" بنسبة(15%), مما يشير إلى إحدى المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية وهى الدعم المادي, ثم جاء في مؤخرة هذه الملامح" النظر بشك إلى الجمعيات خاصة الدينية" بنسبة(10%), وهو يشير إلى أحد الملامح السلبية, حيث أنه يمكن الاستفادة من قوة الوازع الديني لدى غالبية أفراد المجتمع المصري في إنشاء المزيد من الجمعيات وتقديم المزيد من الخدمات, بل وإمكانية الاعتماد على هذا الوازع في التنمية لتحقيق ما يسمى التنمية بالإيمان, وذلك في إطار ضوابط ومحددات تحددها الدولة حتى لا تنجرف هذه الجمعيات إلى أنشطة غير مرغوبة.

4- الفاعل الأساسي في تحقيق التنمية:

أشار التحليل الإحصائي إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى المبحوثين للفاعل الأساسي في تحقيق التنمية, حيث أشار (67,5%) من إجمالي العينة إلى أهمية المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي في عملية التنمية, مما يشير إلى وعى متزايد بعدم قدرة أي من الفاعلين الثلاثة بمفرده تحقيق التنمية. ويلي ذلك " الجمعيات الأهلية " بنسبة(15%), ثم "الدولة" بنسبة(10%) وجاء القطاع الخاص بمفرده بنسبة (7,5%) مما يشير إلى نظرة التشكك السابقة إلى دور القطاع الخاص.

- اتجاهات المبحوثين نحو التنمية المستدامة:

مع كثرة الحديث عن دور الجمعيات الأهلية فى التنمية المستدامة برزت تساؤلات كثيرة حول هذا الدور وحدوده ومجالاته. وفيما يلي عرض لأراء أفراد العينة فى هذه القضايا.

1- **مفهوم التنمية المستدامة:**

أشار التحليل الإحصائي إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى المبحوثين للتنمية المستدامة, وجاء في مقدمتها"التنمية المتوافقة مع حماية البيئة" بنسبة(40%) مما يشير إلى وعى المبحوثين إلى ضرورة أن تتماشى التنمية مع حماية البيئة وهو لب المفهوم الذي طرح في المؤتمرات المختلفة. ثم جاء مفهوم "التنمية الشاملة بأبعادها المتعددة" بنسبة (32,5%), مما يدل أيضاً على وعى المبحوثين بعدم اقتصار التنمية حالياً على بعد- سواء أكان اجتماعياً أم اقتصاديا أم سياسياً- دون آخر. يلي ذلك مفهوم" التنمية المتواصلة " بنسبة (15%)، وقد يرجع وجود هذا المفهوم إلى الترجمات العربية المختلفة للمصطلح منذ ظهوره فمنها من يترجمه على أنه التنمية المستدامة, وآخر التنمية المتواصلة. وأخيراً جاء مفهوم" تحقيق نمو يتم توزيعه بشكل عادل"بنسبة (12,5%), مما يعكس وعياً لضرورة تحقيق التنمية بجناحيها وهما النمو وعدالة التوزيع.

وتشير كافة المفاهيم السابقة إلى الجوانب المختلفة في مفهوم التنمية المستدامة. كما أشار معظم المبحوثين إلى أن تحقيق التنمية المستدامة وخاصة في ظل الظروف الحالية يتطلب ضرورة التكاتف بين القطاعات الثلاثة الخاص والعام والأهلي. وهذه الآراء تتفق مع ما أكدته الكثير من الدراسات عن أن للجمعيات الأهلية دور كبير فى التنمية المستدامة خاصة فى مجال تحسين وزيادة الخدمات الحضرية والحماية والبنية التحتية فى المناطق الحضرية والريفية[45].

2- **المجالات التى يمكن أن تساهم فيها الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:**

كشفت الدراسة الميدانية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية المبحوثين للمجالات التي تساهم فيها الجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية المستدامة , حيث جاء في مقدمتها " مكافحة الفقر" بنسبة (35%) من خلال المساعدات والقروض المختلفة, ثم " مجال التعليم " بنسبة (20%), وقد يمثل ذلك وعياً من المبحوثين للاتجاهات الحديثة في التنمية التي ترى استحالة تحقيق التنمية دون نهضة تعليمية, ثم"المجال الصحي" " دعم المرأة" بنفس النسبة (12,5%), ثم مجال " الصناعات الصغيرة " و" المجال البيئي " بنفس النسبة (10%).

وتشير المجالات السابقة إلى شمولها لمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وكذلك غياب المجالات السياسية والتي تحظى بأهمية بالغة الأهمية, وقد يرجع ذلك إلى القيود الحكومية والتشريعية التي تحول دون اقتحام الجمعيات الأهلية هذا المجال, كجمعيات حقوق الإنسان, والجمعيات الهادفة إلى التمكين السياسي للمرأة والحث على المشاركة . لذا فإن المجال السياسي يحتاج إلى توجيه المزيد من الاهتمام حتى تتحقق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

كذلك لوحظ أنه بالرغم من إدراك المبحوثين لأهمية البعد البيئي في التنمية المستدامة ، فإن نسبة الاهتمام به جاءت منخفضة, الأمر الذي يتطلب ضرورة تشجيع إنشاء جمعيات تهدف إلى حماية البيئة.

3- أهم أنشطة الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر:

وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى المبحوثين لأهم أنشطة الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر, وجاء في مقدمتها " التدريب والتأهيل" بنسبة (26,9%) ، وهو من المجالات الأساسية خاصة في ظل عدم ارتباط التعليم بسوق العمل, وتطلب سوق العمل لمهارات جديدة تحتاج إلى التدريب والتأهيل. ثم"الهبات العينية" بنسبة (21,8%), والتي تتمثل في أشياء يمكن الاستفادة منها في تحقيق الدخل, ثم" خلق فرص العمل" بنسبة (17,9%),و"المنح" بنسبة (14,2%), و"تقديم قروض لمشروعات مدرة للدخل " بنسبة (10,3%), وأخيراً " مساعدة النساء المعيلات" بنسبة(8,9%).

وتشير الأنشطة السابقة إلى تنوعها وأهميتها بصورة متزايدة , ولكنها تتطلب دعماً مادياً متزايداً من قبل القطاع الخاص، والدولة, والجهود الخيرية الأمر الذي يتطلب وعياً دينياً متزايداً من قبل المواطنين بإمكانية توجيه أموال الزكاة والصدقات بصورة أساسية إلى تلك الأنشطة.

4- أهم أنشطة الجمعيات الأهلية في التنمية البشرية:

أشار التحليل الإحصائي إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى المبحوثين لأهم أنشطة الجمعيات الأهلية في التنمية البشرية , حيث تفاوتت رؤيتهم لهذه الأنشطة, وجاء في مقدمتها

الأنشطة الاجتماعية المتمثلة في " التدريب والتأهيل" بنسبة (31,5%), و" محو الأمية " بنسبة (27,7%) و" التوعية الصحية والبيئية والتشريعية " بنسبة (14,9%) , وتضمنت أنشطة اقتصادية مثل"خلق فرص عمل جديدة " " تعويض أصحاب الكوارث" بنسبة (9,2%) لكل منهما, وتضمنت كذلك أنشطة ثقافية تمثلت في" نشر الوعي الثقافي من خلال الندوات " بنسبة (7.5%).

ويلاحظ على الأنشطة السابقة غياب المجال السياسي بالرغم من أنه أحد مجالات التنمية التي تلقى أهمية متزايدة بالتركيز على حقوق الإنسان والإصلاح السياسي , خاصة في ظل تزايد نغمة الحديث عن تلك القضايا.

- معوقات تحقيق الجمعيات الأهلية للتنمية المستدامة:

كشفت الدراسة الميدانية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى المبحوثين لمعوقات تحقيق الجمعيات الأهلية للتنمية المستدامة , حيث كانت النسبة الأكبر (46,7%) تشير إلى عدم توافر التمويل الكافي, وهى المشكلة التي أثرت على أداء الجمعيات في كافة المجالات. ثم" تدخل وزارة التضامن الاجتماعي "بنسبة (22,4%) مما يشير إلى المركزية الكبيرة والمعوقات البيروقراطية, وعدم إتاحة قدر من الحرية يسهم في أداء الجمعيات لأدوارها على نحو فعال. و"عدم توافر العدد الكاف من العاملين المدربين" بنسبة(8,1%) مما يشير إلى قصور في أنشطة التدريب التي تقوم بها الهيئات المختلفة في المحافظة. وجاءت بعد ذلك عدة معوقات مثل" عدم توافر المهارات الإدارية "و"عدم مشاركة المجتمع المحلى" و" عدم القدرة على تسويق الإنتاج" بنسبة (6,2%) لكل منهم, و"لعدم وضوح هدف وطبيعة الجمعيات الأهلية " بنسبة (4,2%) من إجمالي المعوقات التي ذكرها المبحوثين .

وتشير المعوقات السابقة إلى عدم قدرة الجمعيات الأهلية على القيام بأدوارها المأمولة في التنمية المستدامة نتيجة لمشكلات عديدة وضحت من خلال المناقشات الجماعية منها عدم وجود الدعم المالي ونقص التمويل وقلة الموارد, وكذلك القانون الجديد الذي يحول دون المشاركة لما فيه من بيروقراطية وروتين ومعوقات وكذلك المركزية المفرطة, وغياب التنسيق بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية.

د - الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة في المجتمع المصري:

يحاول هذا الجزء توضيح رؤية أفراد العينة لكيفية زيادة فاعلية دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة فى مصر.

1- مدى تأثير الخصخصة على خدمات الجمعيات الأهلية:

أشار التحليل الإحصائي إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤى المبحوثين لمدى تأثير الخصخصة على خدمات الجمعيات الأهلية, فقد أشار (95%) من إجمالي العينة إلى التأثير الكبير للخصخصة على خدمات الجمعيات الأهلية، ورأوا أن هذا التأثير تمثل في ضرورة زيادة الخدمات المقدمة لانخفاض مستويات المعيشة بنسبة (57,5%), وكذلك إلى قلة موارد الجمعيات نتيجة لانخفاض قيمة العملة والتضخم بنسبة (42,5%). وهما من الآثار التي تتضح كلما زاد التوجه نحو الخصخصة.

2- مدى وضوح أهداف الجمعيات الأهلية بالنسبة للجهات الحكومية والمجتمع المحلي:

اتفق أفراد العينة على وضوح أهداف الجمعيات الأهلية, ودعم الحكومة والمجتمع المحلى الاهتمام الكافي بالجمعيات وبأدوارها نتيجة لعدة أسباب ذكروا منها: تقبل الحكومة للمناقشة والحلول العلمية, مراعاة البعد الاجتماعي والاكتراث للفئات المهمشة, واالتكامل بين الجمعيات الأهلية والاتحاد العام والاتحادات الإقليمية, ولكن هناك قلة وعى من أفراد المجتمع المحلى. لذا فمن الضروري تفعيل الروابط بشكل أكبر بين الجمعيات الأهلية من جانب والحكومة بصفة عامة ووزارة التضامن الاجتماعي والاتحاد العام والاتحاد الإقليمي للجمعيات من جانب آخر ، وذلك من خلال المشاركة في صياغة الأهداف بطريقة تعمل علي قابليتها للتحقيق.

3- دور الاتحاد العام للجمعيات الأهلية في دعم أنشطة الجمعيات:

أشار التحليل الإحصائي إلي وجود فروق ذات دلالة في استجابات المبحوثين لمدى دعم الاتحاد العام للجمعيات الأهلية لأنشطة الجمعيات , حيث رأى (90%) من العينة عدم قيامه بأي دور في دعم أنشطة الجمعيات, مما يشير إلى قصور في أداء الاتحاد العام, حيث أن أحد مهامه الأساسية دعم الجمعيات . ولكني أرى أنه قد يكون هذا الدعم موجهاً للجمعيات المتركزة في القاهرة الكبرى , مع انخفاضه كلما بعدنا عن القاهرة الكبرى .

وفي المقابل رأى (10%) من المبحوثين قيام الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بدعم أنشطة الجمعيات في عدة مجالات من أهمها : تبادل المعلومات المتاحة مع الجمعيات, والمساهمة في تدريب وتأهيل العاملين بالجمعيات الأهلية , والمساهمة في الدعم المادي للجمعيات.

ويوضح ذلك مدى القصور الموجود فى أداء الاتحاد العام للجمعيات الأهلية وعدم قيامه بدوره بشكل ملائم من خلال الاتصال والتنسيق الدائم مع الجمعيات، وتحديد الاحتياجات ومعاملة الجمعيات بالمساواة ، وتيسير الدعم المالى والفنى.

4- مشاركة أفراد المجتمع المحلي في دعم أنشطة الجمعيات:

كشفت الدراسة الميدانية عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين لمدى مشاركة أفراد المجتمع المحلى في دعم أنشطة الجمعيات الأهلية, حيث رأى (72,5%) من إجمالي المبحوثين عدم مشاركة المجتمع المحلى, مما يشكل بدوره أحد معوقات العمل الأهلي بصفة عامة, ويتطلب العمل على توعية المواطنين بأهمية العمل الأهلي والمشاركة بصفة عامة, ولا يقع العبء على الدولة ووسائل الإعلام فقط, ولكن على الجمعيات الأهلية أيضاً, حيث أنه من الضروري أن تقوم كل جمعية أهلية بتوعية السكان بأهمية الخدمات التي تقدمها, وأن تبدأ بالعمل في أهم المشكلات التي يعانى منها السكان حتى يتجاوبون معها, ويحرصون عليها ويداومون على صيانتها وتطويرها.

وفي المقابل رأى (27,5%) من إجمالي المبحوثين مشاركة أفراد المجتمع المحلى في دعم أنشطة الجمعيات الأهلية , ورأوا تنوع هذه المشاركة بين"المشاركة المادية " بنسبة (54,6%)في الهبات والمساعدات والمنح , ثم" المشاركة البشرية "بنسبة(27,2%), ثم " المشاركة المعنوية " بنسبة (18,2%) .

وتشير النتيجة السابقة إلى قصور الجمعيات الأهلية في إحداث تعبئة جماهيرية تساندها وتدعمها في أنشطتها المختلفة, وبالتالي لوحظ الانفصال بين الجمعيات الأهلية من جانب والجماهير من جانب آخر, الأمر الذي أدى إلى عزلتها النسبية على الرغم من أن أسلوب المشاركة يخدم أهداف الجمعيات من ناحية إثراء العمل وزيادة الانتماء وتعظيم الفرص والعائد العام .

- خطط الجمعيات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة:

قدم المبحوثين عدداً من الإجراءات والخطط التي يمكن أن تحسن من الأداء المستقبلي للجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة ***ومن أهمها ما يلي:***

- العمل في المرحلة القادمة على زيادة الأعضاء.

- زيادة عدد الندوات لتوعية المجتمع بقضايا التنمية .

- التدخل في حل مشكلات الشباب خاصة مشكلة البطالة عن طريق تشجيعهم على إنشاء المشروعات الصغيرة والتحول نحو الانتاج والاستقلالية بدلاً من الدعم .

- زيادة دخل الأسر الفقيرة.

- حصر احتياجات المجتمع المحلى.

- المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة وحشد القوى باتجاه التطور والتنمية داخل الدولة .

- تأسيس مجموعات عمل بين الجمعيات الأهلية والأجهزة المحلية.
- التدريب على استخدام الحاسب الآلي والإنترنت ومعامل اللغات.
- منح قروض بدون فوائد والحصول على التمويل من جهات متعددة.
- الاهتمام بالتدريب التحويلي.
- إنشاء منافذ لبيع المواد الأولية للباعة الجائلين بهامش ربح بسيط.
- توسيع نطاق الخدمة الجغرافي بدلاً من المركزية تحقيقاً لرؤية الدولة المصرية.
- تشجيع وتجويد المنتجات المحلية.
- التعاون مع القطاع الخاص وتفعيل قطاع المسئولية المجتمعية.
- زيادة فرص العمل وبالأخص للمرأة المعيلة.
- توعية وتنمية المرأة الريفية.

كيفية توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لوسائل الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية

أظهرت المقابلة مع أفراد العينة أن الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي يعملون بها توظف وسائل الإعلام المختلفة من (صحف، وتليفزيون، ومواقع تواصل اجتماعي "سوشيال ميديا") في صنع المحتوى التنموي وعرضه عبر تلك الوسائل على النحو التالي:

بالنسبة لجمعية صناع الخير قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:

- **حملة عينيك في عنينا،** لمكافحة مسببات العمى تحت رعاية مجلس الوزراء، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- **مبادرة أولادنا في عنينا،** لعلاج الأنيميا والسكري تحت رعاية وزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- **مبادرة التصالح حياة،** لسداد التصالحات للأسر الأكثر فقراً بالتعاون مع المؤسسة الرئاسية حياة كريمة، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- **مبادرة قرى الأمل،** لتطوير القرى الأكثر احتياجاً بالتعاون مع المؤسسة الرئاسية حياة كريمة، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.

- **مبادرة حماية،** خلال جائحة كورونا لتوزيع الأدوات الوقائية والمواد الغذائية للمضارين من الفيروس المستجد من الأسر الأكثر فقراً والعمالة غير المنتظمة، برعاية مجلس الوزراء ووزارة التضامن الاجتماعي، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.

بالنسبة لجمعية صناع الحياة قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:

- **مبادرة عيشة وهوية،** لرفع الوعي البيئي لدى السيدات تحت رعاية اتحاد بنوك مصر، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- **حملة صحة كليتنا،** تُقدر معدلات الإصابة سنويًا بـ (74) شخصًا لكل مليون نسمة، بمشروع "صحة كليتنا" نوفر الرعاية الصحية والطبية لمرضى الكُلى، عن طريق إنشاء مراكز ووحدات للرعاية. عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.

بالنسبة لمؤسسة سقيا الماء قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:

- **حملة أهالينا،** لتوصيل المياه بالمناطق الحدودية، وزواج اليتيمات، وترميم المنازل، تحت رعاية وزارة التضامن ومحافظات مطروح والوادي الجديد وقنا، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.

بالنسبة لجمعية الباقيات الصالحات قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:

- **حملة افتكرهم،** لدعم مرضى ألزهايمر تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.

اسم الجمعية الأهلية/ مؤسسة المجتمع المدني	اسم الحملة وهدفها	جهة الشراكة/ الرعاية/ الإشراف	وسيلة الإعلام المستخدمة		
			صحافة	تليفزيون	سوشيال ميديا
جمعية صناع الخير	حملة عينيك في عينينا لمكافحة مسببات العمى.	برعاية مجلس الوزراء.		✓	✓
	مبادرة أولادنا في عنينا لعلاج الأنيميا والسكري.	برعاية وزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي.		✓	✓
	مبادرة التصالح حياة لسداد التصالحات للأسر الأكثر فقراً.	بالتعاون مع المؤسسة الرئاسية حياة كريمة.		✓	✓
	مبادرة قرى الأمل لتطوير القرى الأكثر احتياجاً.	بالتعاون مع المؤسسة الرئاسية حياة كريمة.		✓	✓
	مبادرة حماية خلال جائحة كورونا لتوزيع الأدوات الوقائية والمواد الغذائية للمضارين من الفيروس المستجد من الأسر الأكثر فقراً والعمالة غير المنتظمة.	برعاية مجلس الوزراء ووزارة التصامن الاجتماعي	✓	✓	✓

اسم الجمعية الأهلية/ مؤسسة المجتمع المدني	اسم الحملة وهدفها	جهة الشراكة/ الرعاية/ الإشراف	وسيلة الإعلام المستخدمة		
			صحافة	تليفزيون	سوشيال ميديا
جمعية صناع الحياة	مبادرة عيشة وهوية، لرفع الوعي البيئي لدى السيدات.	برعاية اتحاد بنوك مصر.		✓	✓
	حملة صحة كليتنا، تُقدر معدلات الإصابة سنويًا بـ (74) شخصًا لكل مليون نسمة، بمشروع "صحة كليتنا" نوفر الرعاية الصحية والطبية لمرضى الكُلى، عن طريق إنشاء مراكز ووحدات للرعاية.	حملة خاصة بالجمعية.		✓	✓
جمعية سقيا الماء	حملة أهالينا، لتوصيل المياه بالمناطق الحدودية، وزواج اليتيمات، وترميم المنازل.	برعاية وزارة التضامن الاجتماعي محافظات: مطروح، والوادي الجديد، وقنا		✓	✓
جمعية الباقيات الصالحات	حملة افتكرهم، لدعم مرضى ألزهايمر.	تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي.		✓	✓

ثامناً: النتائج العامة للدراسة:

1- هناك اتفاق بين القيادات والعاملين بالجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني عينة الدراسة على أن المقصود بالجمعيات الأهلية هو المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية وأن دورها الرئيسى يتركز فى مجال تقديم المساعدات المادية والتمكين الاقتصادي .

2- هناك اتفاق عام بين أفراد العينة على أن زيادة عدد الفقراء، وارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة فى المجتمع المصرى يعدان من أهم أسباب تزايد د ور الجمعيات الأهلية.

3 - أوضحت نتائج المقابلة مع المبحوثين أن الملامح الأساسية لقطاع الجمعيات الأهلية في مصر تتمثل في مشاركة أفراد المجتمع المحلى، وعدم التوازن القطاعي والمكاني والنوعي. وكذلك تركز معظم الجمعيات في عواصم المحافظات, وأيضاً عدم التوازن في توزيع الجمعيات الأهلية بين الريف والحضر.

4- أكدت أغلبية أفراد العينة على أن المشكلات الاقتصادية تأتي على رأس المشكلات التي يجب أن تهتم بها الجمعيات الأهلية.

5- كشفت نتائج المقابلة مع المبحوثين عن اعتماد الجمعيات الأهلية على التبرعات والهبات والصدقات كمصدر رئيسى للتمويل.

6- كشفت نتائج المقابلة مع المبحوثين عن تنوع رؤى المبحوثين للمجالات التي تساهم فيها الجمعيات الأهلية لتحقيق التنمية المستدامة, حيث جاء في مقدمتها مكافحة الفقر ثم مجال التعليم ثم المجال الصحي.

7- كشفت نتائج المقابلة مع المبحوثين عن الاهتمام بالبعد السياسي في التنمية والجمعيات الهادفة إلى التمكين السياسي للمرأة والحث على المشاركة لكن وجب التكثيف وكذلك غياب الاهتمام بالبعد البيئي في التنمية المستدامة.

7- اتفق المبحوثين على أن للجمعيات الأهلية دور كبير فى التنمية المستدامة وتأثيرها على الأمن القومي خاصة فى مجال توفير فرص العمل للشباب وتقديم المساعدة للطبقات الفقيرة والمساعدة على محو الأمية، ودعم دور المرأة في التنمية، وحماية البيئة.

8- بالنسبة لكيفية توظيف الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني لوسائل الإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدولة المصرية: أظهرت المقابلة مع أفراد العينة أن الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني التي يعملون بها توظف وسائل الإعلام

المختلفة من (صحف، وتليفزيون، ومواقع تواصل اجتماعي "سوشيال ميديا") في صنع المحتوى التنموي وعرضه عبر تلك الوسائل على النحو التالي:

- بالنسبة لجمعية صناع الخير قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:
  - حملة عينيك في عنينا، لمكافحة مسببات العمى تحت رعاية مجلس الوزراء، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
  - مبادرة أولادنا في عنينا، لعلاج الأنيميا والسكري تحت رعاية وزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
  - مبادرة التصالح حياة، لسداد التصالحات للأسر الأكثر فقراً بالتعاون مع المؤسسة الرئاسية حياة كريمة، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
  - مبادرة قرى الأمل، لتطوير القرى الأكثر احتياجاً بالتعاون مع المؤسسة الرئاسية حياة كريمة، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
  - مبادرة حماية، خلال جائحة كورونا لتوزيع الأدوات الوقائية والمواد الغذائية للمضارين من الفيروس المستجد من الأسر الأكثر فقراً والعمالة غير المنتظمة، برعاية مجلس الوزراء ووزارة التصامن الاجتماعي، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- بالنسبة لجمعية صناع الحياة قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:
  - مبادرة عيشة وهوية، لرفع الوعي البيئي لدى السيدات تحت رعاية اتحاد بنوك مصر، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
  - حملة صحة كليتنا، تُقدر معدلات الإصابة سنويًا بـ (74) شخصًا لكل مليون نسمة، بمشروع "صحة كليتنا" نوفر الرعاية الصحية والطبية لمرضى الكُلى، عن طريق إنشاء مراكز ووحدات للرعاية. عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- بالنسبة لمؤسسة سقيا الماء قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:
  - حملة أهالينا، لتوصيل المياه بالمناطق الحدودية، وزواج اليتيمات، وترميم المنازل، تحت رعاية وزارة التضامن ومحافظات مطروح والوادي الجديد وقنا، عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.
- بالنسبة لجمعية الباقيات الصالحات قامت بتوظيف وسائل الإعلام في تنفيذ وعرض الحملات والمبادرات التالية:

- حملة افتكرهم، لدعم مرضى ألزهايمر تحت رعاية وزارة التضامن الاجتماعي عبر التليفزيون، والسوشيال ميديا.

توصيات ومقترحات الدراسة:

– ضرورة التكاتف بين القطاع الخاص والعام والأهلي لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر وهو ما يزيد انتماء الطبقات هذه للدولة المصرية وقياداتها.

–ضرورة تغلب الجمعيات الأهلية على مشاكلها والقيام بأدوارها المأمولة في التنمية المستدامة وذلك من خلال بعض الأمور مثل التنسيق بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية.

– ضرورة وضوح أهداف الجمعيات الأهلية لكل من الحكومة والمجتمع المحلى.

– ضرورة استخدام الاعلام فى توافر الوعى الكافى بأهمية مشاركة الجمعيات الأهلية ودورها الفعال فى التنمية المستدامة.

– أهمية تيسير عمل الجمعيات من خلال تبسيط وتحديديد الإطار التشريعي الذى تعمل من خلاله الجمعيات وهو ما يأتي في القانون الجديد للجمعيات الأهلية بشكل كبير.

– اشراك منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات التنمية، وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني العمل وفقاً لخططها واحتياجاتها.

– تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات، ولكي تصبح أداة لتطوير أعضائها من خلال ما تنظمه من ندوات ودورات في ثقافة التنمية ومتطلباتها.

– تفعيل دور مراكز مساعدة المنظمات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات.

– الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات والاتحادات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال.

– إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية.

– توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقاً لمتطلبات المنظمة واحتياجاتها على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع ووفقاً للدراسات والمعلومات المتوفرة للمنظمة.

- التركيز على قطاع التمكين الاقتصادي ودعم الفئات الأكثر فقراً.

المراجع والمصادر:

[1]- رشيد خضير، وسائل الإعلام والاتصال ودورها في تفعيل وتحسين أداء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، **مجلة المجتمع والرياضة**، (العدد الثاني، المجلد الرابع، يونيو 2021م) ص 217.

[2]- مركز هي للسياسات العامة، **ورقة سياسات الجمعيات الأهلية ومشلكة التمويل** (الاسكندرية، 2014) ص 4.

[3]- نها ممدوح مصطفى الهرميل، آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (**مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**: العدد 2ه، المجلد 1، أكتوبر ٢٠٢0م) ص ص 296- 303.

[4]- ريهام مصطفى عبد الحميد محمد الجوهري، العلاقة بين أبعاد الحكم الرشيد وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها (**مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**: العدد 1ه، المجلد 1، يوليو ٢٠٢0م) ص ص 93- 136.

[5] -Jennifer Mosely (٢٠١٧). Organizational recourse and environmental incentive under standing the olicy AS lvocacy of human services non-profits , **social service review**.

[6]- جانست إبراهيم ريحان، تقييم القدرات المؤسسية لجمعية تنمية المرأة الريفية ، **رسالة ماجستير غير منشورة** (جامعة المنصورة: كلية الزراعة، 2015م).

[7] -Wilson Thomes . (٢٠١٢) **Social work models and governance in civil social ph University of Ninnesota** .

[8] -De Moya, Toveras Maria . (٢٠١١) F.A ground theory of global relations by dias pora organization Building relation ships , communities and group identity, United States **PH.D**.

[9]- Daved Young . (٢٠١١) **Strength ening the copacity Nor-governmental organization** , **west publishing**, New Yourk.

[10] -Ronelle Burger . (٢٠١٠) **Promoting transparency in the NGO sector examining the availability and reliability of self reported** .

[11] -Wood Austin (٢٠٠٩). **Empowerment approaches to gender** , **based vidence** , **women's courts Delhi slums women's studies international form** .

[12] -Tesstes Jessicec (٢٠٠٨). Governance in non-Democracies , the role of civil society increasing pluralism and accountability in local public policy, **Ph.D**. Dissertation, united static, Colorado , university of Colorado at boulder .

[13]- إيان كريب ***،النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس***،ترجمة:محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد1999،244، ص ص92 -93.

[14]- مصطفي خلف عبد الجواد ، ***قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع***، مركز البحوث والدراسات اجتماعية ، كلية الآداب ،جامعة القاهرة ، 2002 ، ص ص 370 – 371

[15] -Carlos- Pereira, Luiz, et al., ***Economic Reforms in New Democracies, A social-Democratic Approach,*** Cambridge University Press, New York, 1993, p.1

16- عزمى بشارة، ***المجتمع المدني: دراسة نقدية، مع إشارة للمجتمع المدني العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص31.

[17]- انظر المراجع التالية:

- Ahmed Shafiq. Huquel, "Accountability and governance: strengthening extra-bureaucratic mechanisms in Bangladesh", (**International Journal of**

Productivity and Performance Management, Vol. 60 Issue: 1, 2011) Pp.59-74.

- غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الثالثة، 2010م)، ص2.
- Elbayar, Kareem , «NGO Laws in Selected Arab States», (**International Journal of Non-for-Profit Law**, Volume 7, No. 4, September 2005).

[18]- محمد جمال مظلوم، دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية (**مؤتمر: دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية**، 6- 10 أبريل 2013م).

[19]- محمد جمال مظلوم، دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية (**مؤتمر: دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية**، 6- 10 أبريل 2013م).

[20]- ٢ أماني قنديل – **منظمات المجتمع المدني في العالم العربي** – الموسوعة العربية للمجتمع المدني ٢٠٠٨ م.

[21]- انظر المراجع التالية:

- عبد الرحمن أبودوم، **منظمات المجتمع المدني ودورها التربوي** (مركز دراسات المرأة – مطابع العملة السودانية، 2010م).
- المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح**، القدس،2007
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، **تقييم منظمات المجتمع المدني العربي** (القاهرة، 2007م).
- هويدا علي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة الإنفاق للخدمات الاجتماعية" :ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية"** (**الاسكندرية**: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م).
- عبد الرحمن أبو دوم، **العمل التطوعي والأمن منظور إيماني** (جمعية قطر الخيرية – مطابع الدوحة، 2003م).

[22]- عبد الرحمن أحمد عقمان، **العمل الطوعي ومناهجه النظرية وتطبيقاته في ظل العولمة والنظام الجديد** (مركز الدراسات والاستشارات، دار جامعة أفريقيا العالمية، 2000م).

[23] -Hulme, David**, Social Development Research and the Third sector**, In: Booth, David (ed.), Rethinking social Development: Theory, Research, and Practice, Longman scientific & Technical, New York, 1994, p.251. -

[24]- أماني قنديل، **المجتمع المدني في مصر " في مطلع ألفية جديدة"**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص164.

[25]- عزة عبد العزيز سليمان وآخرون ،**الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية** ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (136)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير 2001، ص5.

[26] -Brandt, Willy, et al, **North – South, A programmer for Survival**, Pan, London, 1980, p. 299.

[27]- ماهر أبو المعاطي، **الإتجاهات الحديثة فى الخدمة الإجتماعية الدولية** (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 2012م) ص 50.

[28]- أحمد عبد الفتاح، **العمل الاجتماعى التطوعى الأدوار والمسئوليات فى ظل النظام العالمى الجديد** (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 2017م) ص 137.

[29]- منى عطية خليل، **رأس المال الاجتماعى فى عالم متغير** (القاهرة: المكتب الجامعى الحديث، 2018م) ص 149.

***– تم عرض دليل المقابلة على الأساتذة الآتية أسمائهم:**

– الأستاذ الدكتور إيناس محمود حامد أستاذ الإعلام بجامعة عين شمس، وعميد معهد الجزيرة العالي للإعلام وعلوم الاتصال.

– الأستاذ الدكتور عادل فهمي البيومي أستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

الأستاذة الدكتورة/ هالة كمال أحمد نوفل أستاذ الإذاعة والتليفزيون والعميد السابق لكلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال جامعة جنوب الوادي.

– الدكتورة هالة حمدي غرابة رئيس قسم الصحافة بمعهد الجزيرة العالي للإعلام وعلوم الاتصال.